الصناعات الإستخراجية في اليمن

العدد (٢)

تم اصدار هذه النشرة ضمن مشروع تعزيز الشفافية في ايرادات الصناعات الاستخراجية

In Cooperation with U.S. department of State

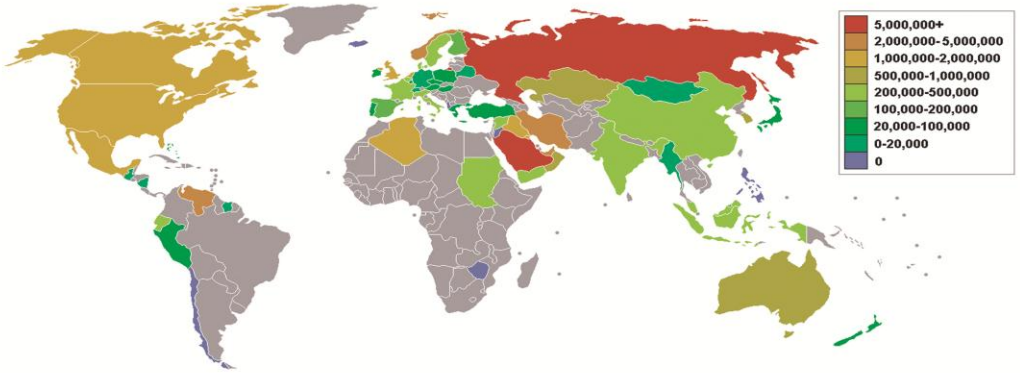

SEMC Studies & Economic Media Center مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

برلمانيون يمنيون ضد الفساد
Yemen Parliamentarians Against Corruption
"YemenPAC"

للتواصل
for contact

اليمن، صنعاء، شارع الرباط، خلف فندق ايوان
Yemen Sana'a Rebat Street Behind Ion Hotel
تلفون: 00967-1-217204 موبايل: 711303096 - 777997626
فاكس: 00967-1-217203
Email: info@petei.net www.petei.net

في هذا العدد..

قطاع 18 ... قصة نجاح	صـــ4
الإدارة الرشيدة للثروة المعدنية في بوتسوانا	صـــ5
ورش عمل مشروع الشفافية في الصناعات الاستخراجية	صـــ6
النفط نعمة ونقمة في اليمن	صـــ8
بيانات وإحصائيات	صـــ9 - 11

إشراف :عبدالمعز دبوان
abdualmoez72@yahoo.com
متابعة وتنسيق : حمدي رسام
hamdirssam90@gmail.com
إخراج :وحدة التوثيق
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي
riadhalhmeeri@gmail.com

من فعاليات البرنامج ..

ورشة عمل لمناقشة الدراسات – صنعاء،
٤ سبتمبر ٢٠١٤م

ورشة عمل لمناقشة الدراسات – عدن
٢٧ سبتمبر ٢٠١٤م

ورشة عمل لمناقشة الدراسات – حضرموت
٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م

عبدالمعز دبوان

الافتتاحية ..

في بلادي اليمن مشهد تراجيدي عجيب
شعب يتألم ويعاني ويكافح من أجل لقمة العيش
مواطنون مشغولون بلملمة جراحهم وتجميع اشلاء قتلاهم وجرحاهم
مثقفون يُنَظرون وينشرون أفكارا فلسفية طوباوية لا يستطيع المواطن هضمها ولا التعاطي معها.
سياسيون يمضغون القات ويناقشون وضع البلاد ساعات طويلة ثم يقررون مواصلة النقاش كل يوم من نفس النقطة التي بدأوا منها في اليوم السابق.
أناسٌ ذوو إحساس يتألمون لحال البلاد وما وصلت اليه لكنهم لا يفعلون شيء سوى انتظار " المخلص".
أناسٌ عديمي إحساس يتاجرون بقضايا البلاد ويعرضون بيعه بالجملة أو بالتجزئة في سوق النخاسة العالمية بدون حياءٍ ولا خجل.
تجار غذاء وبناء ورجال اعمال يحسبون كل شيء بميزان الربح و الخسارة المادية.
وتجار حروب وعصابات شعوب تستغل كل شيء لإشعال النيران وزيادة الدخان لتعمل في الظلام وتكسب ثروات من دم وأشلاء ابناء جلدتهم ، ولا ممنوع ولا مجرم في قاموس سياستها.
حكومات أبعد ما تكون عن الحكم و الحوكمة والحكمة، وليس لها من أمرها سوى ركوب سيارات جديدة فارهة وتوقيع شيكات رواتب موظفيها وتقديم واجب العزاء والمواساة.
رئيس دولة استنفذ وقته وجهده في الخطابات وتقديم برقيات العزاء والمواساة لكثرة الوفيات والقتلى والشهداء في البلاد ، وكلهم قضى عمره في خدمة الوطن والحفاظ على ممتلكاته !!!
الكل مشغول والكل يعمل والكل يفكر لكن السفينة تسير بلا ربّان ، لان كل هؤلاء يعملون في ساحات وممرات وغرف السفينة، أما غرفة القيادة فيتحكم فيها الفساد...

المدير التنفيذي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (يمن باك)

قطاع ١٨ ... قصة نجاح

علي عشال

إستشعر مجلس النواب ممثلا بـ (لجنة التنمية والنفط) أهمية وضرورة تفعيل دور البرلمان كمؤسسة رقابية ينبغي أن تقوم بدورها في الرقابة على القطاع النفطي ، وقد كانت قضية القطاع (١٨) من ابرز القضايا التي أثارها البرلمان وأحدثت صدى لدى الرأي العام ، وفيما يلي سوف أوجز أهم تفاصيل هذه القضية فيما يلي :-

- تم الاكتشاف التجاري من قبل شركة هنت في القطاع ١٨ عام ١٩٨٥م.
- مدة الاتفاقية مع شركة هنت ٢٠ عاماً قابلة للتجديد برضا الطرفين لمدة ٥ سنوات.
- مع اقتراب موعد انتهاء تلك الاتفاقية في عام ٢٠٠٥م تقدمت الحكومة إلى البرلمان بمشروع تعديل جزئي للاتفاقية وحينها كانت لجنة التنمية والنفط في مجلس النواب تخوض مواجهة مع الحكومة حول قضية فساد في القطاع النفطي ٥٣ حيث تم بيع جزء من حصة الحكومة من هذا القطاع بطريقة يكتنفها الكثير من الفساد وقد نجحت لجنة التنمية والنفط في إلغاء هذا البيع واسترداد هذه الحصة بعد انكشاف الفساد الذي مورس من قبل متنفذين في الحكومة وهذا بدوره أدى إلى سحب الحكومة للتعديل الجزئي لاتفاقية القطاع ١٨ خوفا من رفض لجنة التنمية والنفط لهذا التعديل الذي يتضمن التمديد لان المشتري للحصة التي أقدمت الحكومة ببيعها في القطاع ٥٣ قد ادخل كشريك في القطاع ١٨.
- غير أن لجنة التنمية والنفط في البرلمان وعلى الرغم من سحب الحكومة لمشروع التعديل الجزئي للاتفاقية الأصلية في القطاع ١٨ ضلت تتابع الوزارة حول رؤيتها ..

لمستقبل القطاع ١٨ بعد انتهاء الاتفاقية وما هي الخيارات التي يمكن أن تتبناها الوزارة.

- من الواضح أن الحكومة وجهات عليا في الدولة كانت قد حسمت أمرها في منح التمديد لشركة هنت وبدأت في وضع الترتيبات اللازمة لإتمام تلك الصفقة بعيدا عن عيون البرلمان ودون مراعاة أن هذا القطاع بعد انتهاء الاتفاقية قد أصبح ملكيته بالكامل لليمن بكل احيتاطياته ومنشئاته ويفترض أن أي تمديد لشركة هنت ينبغي أن يكون بشروط جديدة لمصلحة اليمن تختلف عن شروط الاتفاقية الأصلية.
- اتضح للجنة التنمية والنفط في البرلمان أن مسودة التعديل الجزئي للاتفاقية التي تقدمت بها الحكومة إلى البرلمان كانت في بنودها أسوأ من الاتفاقية الأصلية فيما يخص العوائد التي يمكن أن تحصل عليها اليمن.
- حصلت لجنة التنمية والنفط في البرلمان على ردود من الوزارة تفيد بأنه لا خيار لدى الوزارة سوى التمديد لشركة هنت وانه ليس على البرلمان إلا النظر في التعديلات التي أرسلت إليه أما مسألة التمديد فإنها من شأن الحكومة وإذا لم يقبل البرلمان هذه التعديلات فان التمديد سيسري وفقا لنصوص الاتفاقية الأصلية.
- أنزلت لجنة التنمية والنفط تقريرها بخصوص القطاع ١٨ وما أقدمت عليه الحكومة من تجاوزات دستورية ومن إضرار بمصالح اليمن، حيث قدمت معلومات وبيانات حسابية مفادها أن ما يمكن أن تخسره اليمن في مدة ٥ سنوات (فترة التمديد) مبلغ يصل إلى (٤) مليار دولار ، عندها اتخذ المجلس قراره برفض التمديد لشركة هنت ولم يكن أمام الحكومة إلا القبول بهذا القرار نظرا لانعدام حجتها أمام البرلمان.
- في أواخر ٢٠٠٥م استلمت شركة صافر الوطنية القطاع ١٨ من شركة هنت تنفيذا لقرار البرلمان وهو الأمر الذي دفع شركة

<<

هنت في الربع الأول من ٢٠٠٦م إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة التجارية الدولية في باريس على الحكومة اليمنية مطالبة بمبلغ تعويض(٣,٨) مليار دولار لعدم تنفيذ العقد الذي وقعته الحكومة اليمنية معها المتعلق بالتمديد.

- بدأ محامي الدفاع عن اليمن (شركة كلايد أند كو) في جمع والوثائق المتعلقة بهذه القضية منطلقا من موقف البرلمان والحجج التي استند عليها في ممارسته لدوره التشريعي والرقابي في هذه القضية، وضلت إجراءات التقاضي والاستجوابات للشهود في هذه القضية ما يقرب من عامين، استمع خلالها المحكمين لشهادات أعضاء من لجنة التنمية والنفط في البرلمان .
- خلص المحكمين إلى نتيجة مفادها أن العلاقة التي سادت بين شركة هنت و وزارة النفط وكذا الحكومة اليمنية كان يكتنفها الكثير من الغموض، وكانت أشبه بمن يعملون في غرفة مظلمة وأن تدخل البرلمان أضاء الأنوار ليكشف الأمر على حقيقته .
- صدر حكم المحكمين في يوليو ٢٠٠٨ م بسقوط دعوى شركة هنت في الحصول على مبلغ التعويض وبطلان العقد الذي تستند إليه.

أخيراً فان هذه القضية في اعتقادي من أهم القضايا الرقابية التي تم تناولها في البرلمان اليمني والتي دخلت إلى ساحة الجدل الدولي لتؤكد على حق الشعوب في الحفاظ على ثرواتها ومواردها .

عضو البرلمان .عضو لجنة التنمية والنفط.
عضو منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

الإدارة الرشيدة للثروة المعدنية في بوتسوانا

بدأ تعدين الماس في بوتسوانا في أوائل السبعينات، ويقوم هذا البلد بدور رئيسي في السوق العالمي للماس منذ الثمانينات، والماس هو المورد الطبيعي الرئيسي في بوتسوانا، الذي يشكّل حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي، وثلاثة أرباع الصادرات وأكثر من نصف الإيرادات الحكومية. ويقوم القطاع الخاص بتعدين الماس ولكن الحكومة تملك أسهما كبيرة في مشاريع التعدين كما يملك المستثمرون الأجانب حصة كبيرة أخرى من الأسهم. وتبلغ مدة اتفاقيات التعدين عادة ٢٥ سنة، كما تبلغ ترتيبات تسويق المبيعات خمس سنوات، مما يوفر إطارا مستقرا وموثوقا للمستثمرين والحكومة. ووفقا لبعض التقديرات تحصل حكومة بوتسوانا على حوالي ٧٥ ٪ من أرباح تعدين الماس من خلال الضرائب والريع والأرباح الموزعة. ويعتبر القانون الضريبي شفافا، وبسيطا نسبيا، ويتسم بانخفاض المعدلات الضريبية (وعلى سبيل المثال تم تخفيض معدل ضرائب الشركات إلى ١٥٪. حققت بوتسوانا نموا قويا لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لفترة طويلة (حوالي ٩٪ في المتوسط منذ السبعينات)، وبلغ دخل الفرد ٣٥٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠ . وكان التضخم عموما منخفضا، وسجلت فوائض كبيرة في الموازنة والحساب الجاري في سنوات عديدة. كذلك ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أكثر من ٥ بليون دولار، كما أن الدين الخارجي يقل عن ١٠ ٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد منحت بوتسوانا تصنيف الدرجة الأولى للدين السيادي. وقد ساعد الاستقرار السياسي والاقتصادي بقدر بالغ على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كما ساعدت السياسات الرشيدة في السنوات الأخيرة في التغلب على الصدمات الخارجية مثل الجفاف، وانخفاض الطلب على الماس، والانخفاض الكبير في قيمة راند جنوب إفريقيا وهو عملة أكبر شريك تجاري لبوتسوانا. انتهجت بوتسوانا، في ظل نظام سياسي مستقر، سياسات اقتصادية متماسكة على مدى فترات طويلة تمكنت من التعامل بفعالية مع إيرادات الماس الكبيرة والمتغيرة متجنبة بذلك "لعنة الموارد"، وقد ادت السياسات النقدية الملائمة إلى احتواء التضخم واستقرار سعر الصرف، مما ساعد على تجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وفقدان القدرة التنافسية "الحمى الهولندية" . وكانت سياسة المالية العامة هي الأداة الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي. ازداد الإنفاق العام بشدة لسنوات عديدة، ولكن هذه الزيادات لم تكن مفرطة عموما. وقد ادخرت بوتسوانا حصصا كبيرة من إيرادات الماس على مدى سنوات عديدة، مما زاد من احتياطيات النقد. ويتوخى البنك المركزي الحرص والشفافية في إدارة الاحتياطيات الخارجية للحكومة واستثمارها، حيث يتم استثمار(٨٠٪) منها عبر صندوق العملة الوطنية في اصول طويلة الأجل، وصندوق السيولة (٢٠ ٪) في سوق المال وسندات قصيرة الأجل.

وقد كانت خطط التنمية الوطنية المتوسطة الأجل أحد الأدوات الرئيسية لسياسة المالية العامة في تحويل إيرادات الماس (MTEFs) إلى استثمارات رأسمالية. وتشتمل خطط التنمية الوطنية على بعض خصائص أطر الإنفاق متوسطة الأجل وكانت تنفذ عموما بصورة منظمة. وقد استطاعت بوتسوانا بواسطة الاستثمارات العامة والخاصة توسيع البنية العمرانية (مثل الطرق والطاقة ومرافق الصحة العامة والمدارس)، رغم أن نوعية الاستثمارات العامة لم تكن دائما جيدة. وقبل أن تبدأ حائحة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز في الانتشار، حققت بوتسوانا تقدما مشهودا في التنمية الاجتماعية. وتوضع خطط التنمية الوطنية عموما بهدف المحافظة على وضع قابل للاستمرار على صعيد المالية العامة، مقيسا على أساس "نسبة الاستمرارية" المعرّفة بأنها نسبة الانفاق الجاري غير الاستثماري (بدون الصحة والتعليم اللذين يعتبران استثمارا في رأس مال بشري) إلى الإيرادات غير المعدنية.

المصدر: صندوق النقد الدولي:
المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد(٢٠٠٧)، ص٤٦.

ورش عمل مشروع تعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية

(صنعاء وعدن وحضرموت)

نفذ مشروع الشفافية في الصناعات الاستخراجية ثلاث ورش في كلاً من صنعاء وعدن وحضرموت ناقش فيها دراسات حول إيرادات ونفقات الصناعات الاستخراجية في اليمن ,بالإضافة الي الاثار البيئية والصحية الناتجة عن عمليات الاستكشاف والانتاج في مناطق الامتياز , وتأتي هذه الورش ضمن إطار فعاليات المشروع الذي ينفذ على مدار عامين من قبل منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد ومركز الدراسات والاعلام الاقتصادي بالتعاون مع الخارجية الامريكية، ويتضمن المشروع إعداد عدد من الدراسات والكشف عن البيانات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية في اليمن وتقاسمها مع المجتمع والتوعية بها وكذلك بناء قدرات الاعلاميين والمجتمع المدني على مراقبة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وإصلاح المنظومة التشريعية الخاصة بالصناعات الاستخراجية في اليمن.

وخلال الفعاليات تم الكشف عن الكميات المهربه من الديزل إلى دول أفريقية وعن اضرار صحيه جسيمة من أثر مخلفات ونفايات عمليات استكشاف وإنتاج النفط , حيث كشف المشاركون في الفعالية التي اقيمت في محافظة عدن عن تهريب أكثر من ٣٤٤,٨٤٠ الف طن لتري من النفط الى دول افريقية عبر البحر تحت مسمى انه سيذهب للحديدة ، وفي خلال شهر واحد رصدت ١٩ ناقلة واصلة الى الحديدة من اجمالي ٢٧ ناقلة مخصصة للمحافظة .

وفي الفعالية التي اقيمت في محافظة حضرموت تحدث المشاركون عن عدد من الأمراض و الأوبئة أبرزها مرض السرطان الذي يصاب به ما يقارب ٦٠٠ شخص سنويا في محافظة حضرموت , إضافة إلى الاضرار الجسيمة التي تلحق بالمناطق الزراعية, كما تسببت تلك الاثار في وفاة المواشي في المناطق القريبة من مناطق الاستكشافات و الإنتاج .

وتم التوصل إلى العديد من التوصيات والمقترحات في تلك الورش واهمها : الرقابة على استيراد النفط المدعوم لان هناك فساد وتهريب للنفط الي دول الجوار، وضرورة وضع آليات محدده وواضحة على نفقات التشغيل في القطاعات النفطية في البلاد، ومراجعة العقود والاتفاقيات الموقعة مع الشركات الدولية ..

وفيق صالح

٣٤٤,٨٤٠ الف طن لتري يتم تهريبه من اليمن

في استكشاف وانتاج النفط والغاز، وإلزام تلك الشركات القيام بعمل دراسات مسبقة لتقييم الاثر البيئي.

كما تم طرح العديد من التوصيات التي تهم الجهات المحلية المختصة ومنظمات المجتمع المدني ومنها المطالبة بكشف الغموض في العقود المبرمة بين الدولة والشركات النفطية. و عمل حملات اعلامية توعوية حول الاثار البيئية الناتجة عن عمليات الاستكشاف والانتاج تستهدف المناطق المجاورة لمواقع الاستكشاف والانتاج وكيفية الوقاية منها.

وحمل المشاركون الشركات النفطية مسئوليه حرق الغاز في الهواء وعدم الاستفادة منه مطالبين السلطات التنفيذية المختصة بتحمل مسئوليتها إزاء إهدار ثروات اليمنيين وعدم السماح بالاستمرار بإحراق الغاز واهداره بهذا الشكل خصوصاوأن الغاز يعد اليوم سلعة مهمة حيث زاد الطلب عليه في العالم وزادت الآلات التي تعمل بالغاز وسعره يزداد يوما بعد يوم.

ودعى المشاركون إلى التركيز على تأسيس شركة وطنية للبترول تقوم بعمليات الاستكشاف والانتاج والتصدير على غرار الشركات الوطنية في الدول النفطية وسيساهم ذلك في رفد الخزينة العامة للدولة بإيرادات اكبر بكثير عما هو اليوم، كما سيوفر ذلك ما تأخذه الشركات الاجنبية والتلاعب الذي يحصل في العقود اوالعمولات ونفط الكلفة ونفقات التشغيل.

ورغم تجانس معظم التوصيات والمطالبات في الفعاليات الثلاث التي اقيمت في صنعاء وعدن وحضرموت إلا أن هناك بعض الخصوصيات التي انفردت بها محافظة عن الأخرى ففي حضرموت كان التركيز بشكل أساسي حول الأضرار البيئية حيث طالب المشاركون خلال الورشة فرض رقابة على الشركات النفطية لكي تتخذ الاجراءات السليمة للتخلص من النفايات الخطيرة .و تحديد موقع للتخلص من النفايات الخطرة وفقاً للمعايير المعمول بها دوليا. والزام الشركات النفطية العاملة في القطاعات النفطية بعلاج الحالات المرضية بالسرطان في مناطق الاستكشاف والانتاج. وفي محافظة عدن طلب المشاركون من الشركات العاملة في القطاعات الاستخراجية بالقيام بواجباتها الاجتماعية تجاه ابناء المنطقة التي تعمل فيها.

شارك في تلك الفعاليات

ممثلون عن الجهات المسئولة وخبراء واكاديميون ومنظمات المجتمع المدني واعلاميون ومهتمون.

سمير حسن

النفط نعمة ونقمة في اليمن

أصبح استنشاق الهواء الطلق في منطقة عياذ شرق مدينة عتق اليمنية أمراً مقلقاً صحياً، حيث يدور الشك بين سكان تلك البلدة بشأن تسبب التلوث الهوائي الناجم عن عمليات استخراج النفط في انتشار العديد من الأمراض المزمنة ونفوق الكثير من المواشي.

وتعد بلدة عياذ -التي تحيط بها آبار النفط ويقطنها نحو عشرين ألف نسمة- واحدة من القرى الواقعة بالقرب من حقول النفط في محافظات شبوة وحضرموت والحديدة، التي يشكو سكانها من تسرب المواد الكيميائية المستخدمة في الحفر، مما انعكس بشكل سلبي على حياة السكان في تلك المناطق. وقال طالب قعشل -أحد وجهاء المنطقة- إن بلدة عياذ تشهد تصاعداً مستمراً في عدد حالات الإصابة بالأمراض الخبيثة بسبب التلوث النفطي،

نظراً لعدم تجاوب الجهات الرسمية مع كل المناشدات طيلة الخمس سنوات الماضية.

وأضاف "لدينا تقارير طبية تؤكد انتشار هذه الأمراض وقد سبق أن خلفت أضراراً في الأرواح وتسببت في وفاة ١٢ شخصا بمرض السرطان بينما لا يزال هناك في البلدة نحو سبع حالات تعالج من أمراض مختلفة في الوقت الراهن".

وتشير تقارير ميدانية لمنظمة "مراقبون" بحضرموت إلى أن أكثر من عشرة أشخاص توفوا بمرض السرطان في مديرية الضليعة، وقال رئيس المنظمة عماد الديني للجزيرة نت إن السبب الرئيسي للمرض عائد إلى وجود تلوث كيميائي في المياه والتربة في المنطقة القريبة من حقول النفط.

وتقع في محافظة حضرموت شرق البلاد حقول نفط المسيلة الأكبر في اليمن، وتعد المحافظة من أهم المناطق النفطية التي تعتمد عليها الدولة بشكل رئيسي في دخلها القومي.

وبحسب المدير التنفيذي لمؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان (أمل) وليد عبد الله البطاطي فقد بلغ عدد حالات الوفيات بسبب مرض السرطان في المحافظة العام الماضي ١٥١ حالة من إجمالي ٦٠٤ حالات إصابة مقارنة بـ١٠٧ حالات وفاة خلال العام ٢٠١٢.

وفي حين أكد عدم وجود أي بحوث علمية متخصصة يمكن الاستناد عليها في تفسير سبب تزايد هذه الحالات أو الربط بينها وبين ما يثار بشأن قضية التلوث البيئي في المواقع النفطية، أشار إلى أن عدد وفيات السرطان بحضرموت في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو ٧٧ حالة من إجمالي ٣٠٤ حالات جديدة.

وفي السياق ذاته قال أخصائي أمراض الدم والأورام في مستشفى ابن سيناء بحضرموت زكي فرج صعنون إن هناك تزايدا ملحوظا في أعداد المصابين بمرض السرطان كالأورام والقولون والتهاب الدم. وقدر نسبة ارتفاع حالات الإصابة بتلك الأمراض ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٣ بنحو مائة حالة جديدة في العام.

وبينما لا تزال السلطات اليمنية تغض الطرف عن الاعتراف بتأثير تلك السموم، حذرت دراسة ميدانية صدرت الأسبوع الماضي عن مركز الإعلام الاقتصادي ومنظمة "برلمانيون يمنيون ضد الفساد" من خطورة الوضع في العديد من مناطق إنتاج النفط باليمن.

وأشارت الدراسة إلى أن نتائج تقييم الأثر البيئي للتلوث الناجم عن استخراج النفط والغاز كشفت عن وجود انتهاكات بيئية صارخة وعدم الالتزام بقواعد الإدارة <<

البيئية السليمة للنفايات المتفق عليها دولياً.

واستعرضت الدراسة صوراً لمكب نفايات تابع لإحدى الشركات النفطية العاملة في محافظة الحديدة قالت إنه يعد "نموذجاً للانتهاكات البيئية التي تهدد صحة الإنسان والبيئة بشقيها البري والبحري ويهدد الوضع البيئي للمياه الجوفية".

وأوضحت أن التحاليل الكيميائية كشفت عن ارتفاع تراكيز بعض المعادن الثقيلة فيه إلى درجة النفايات الخطرة التي لا يسمح بالتخلص منها بهذه الطريقة بأي وجه من الأوجه ما لم تتم المعالجة المناسبة حسب المعايير الدولية.

وعزت الدراسة مثل هذه الانتهاكات إلى قصور الإدارة البيئية في بعض الشركات، وقصور في الرقابة البيئية على قطاع صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز، بالإضافة إلى افتقار الجهات المختلفة المسؤولة عن الرقابة البيئية إلى التنسيق فيما بينها، وعدم وجود إستراتيجية موحدة للرقابة البيئية في هذا القطاع بين الجهات المختلفة ذات العلاقة.

صحفي مراسل الجزيرة نت

بيانات وإحصائيات

بحسب إحصائيات تقرير الشفافية الثالث للصناعات الاستخراجية لعام ٢٠١١م، فإن عدد القطاعات المنتجة للنفط والغاز في اليمن يبلغ ١٣ قطاعا تتوزع على محافظات مأرب والجوف وحضرموت وشبوة، وعدد الشركات المنتجة يبلغ ١٢ شركة، ويبين الجدول التالي البيانات الأساسية لهذه القطاعات :-

جدول بين القطاعات والشركات الإنتاجية

القطاع			المحافظة	المساحة كم2	الشركة المشغلة	الجنسية	الشركاء	نسبة الشركة
م	رقمه	اسمه						
1	18	مأرب - الجوف	مأرب - الجوف	8479	صافر	يمنية	لا يوجد	%100
2	14	المسيلة	حضرموت	1257	المسيلة	يمنية	لا يوجد	%100
3	10	شرق شبوة	حضرموت	964	توتال يمن	فرنسية	توتال	%57 .28
							أو كسيدنتال	%57 .28
							كونوكو	%57 .28
							كوفيك	%29 .14
4	32	حواريم	حضرموت	592	دي. إن. أو	نرويجية	دي. إن. أو	%95 .38
							انسان ويكفس	%93 .42
							ترانس جلوب	%12 .13
							المؤسسة اليمنية للنفط و الغاز	%5
5	53	شرق سار	حضرموت	474	دوف الرجي ليمتد	بريطانية	دوف	%45 .24
							دي. إن. أو	%45 .24
							ام او اي	%10 .16
							بتروفين	%10
							المؤسسة اليمنية للنفط و الغاز	%25
6	5	جنة	شبوة	280	جنة هنت	أمريكية	جنة هنت	%15
							الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية	%20
							كوفيك	%20
							اكسون	%15
							توتال	%15
							نيوكو	%15
7	4	غرب جيال	شبوة	1998	كي إن أو سي	كورية جنوبية	كي إن أو سي	%50
							الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية	%50
8	51	شرق الحجر	حضرموت	2004	كنيديان نيوكسن	كندية	تكسن المحدودة	%50 .87
							المؤسسة اليمنية للنفط والغاز	%50 .12
9	S-1	دامس	شبوة	1150	اوكسيدنتال	أمريكية	اوكسيدنتال	%38 .60
							ترانس جلوب	%38 .20
							المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	%50 .17
							اجنت	%2
10	43	جنوب حواريم	حضرموت	2717	دي إن أو	نرويجية	دي إن أو	%76 .56
							اويل سيرش	%33 .28
							المؤسسة اليمنية للنفط و الغاز	%15
11	9	ملك	حضرموت	3550	كالفالي	كندية	كالفالي	%50 .42
							ريلانس	%25 .21
							هود اويل	%25 .21
							المؤسسة اليمنية للنفط و الغاز	%15
12	S-2	العطلة	شبوة	2100	او إم في	نمساوية	او إم في	%44
							سيونيك	%50 .37
							يمن ريسورس	%6
							المؤسسة اليمنية للنفط و الغاز	%50 .13
13	47	جنوب هود	حضرموت	1097	دي إن أو	نرويجية	دي إن أو	%40
							النفط والغاز والتحدين	%30
							المؤسسة اليمنية للنفط و الغاز	%20
							جيو بترول يمن	%10

نفط الكلفة Cost Oil الثقب الأسود للنفط في اليمن

ما هو نفط الكلفة؟

نفط الكلفة أو ما يعرف في الصناعة النفطية بـ(Cost Oil) هو كل ما تحتسبه الشركات النفطية الإنتاجية من مرحلة الاستكشاف حتى بداية التصدير.

ويعد نفط الكلفة في اليمن أغلى نفط كلفة في العالم، حيث يبلغ في بعض الحقول أكثر من ٦٠ دولارا، وهو ما يعد نهبا منظما وبمساندة من الدولة لثروات اليمن من النفط ووفقا لمراقبين فإن "أسباب ارتفاع تكاليف استخراج النفط في اليمن مقارنة بتكاليف الاستخراج العالمي ترجع إلى غياب الرقابة على قطاع النفط وترك نفط الكلفة عائماً وسرياً يُحدد بين الشركات المستخرجة".

جدول يبين قيمة نفط الكلفة (تكلفة البرميل دولار) للأعوام 2011، 2012م

أسم القطاع	2011م	2012م	الزيادة (دولار للبرميل)	النسبة
جنة هنت (5)	8.94	18.66	9.72	%108.7
قطاع عياد (4)	73.3	76.38	3.08	%4.2
شرق شبوه (10)	20.47	22.30	1.83	%8.9
شرق سار (53)	31.59	33.73	2.14	%6.7
شرق الحجر (51)	13.98	29.18	15.20	%108.7
مالك (9)	48	50.57	2.57	%5.4
داميس (1)	30.78	47.49	16.71	%54.3
داميس (2)	52.38	54.56	2.18	%4.2

تصاعد متوسط كلفة برميل النفط الخام

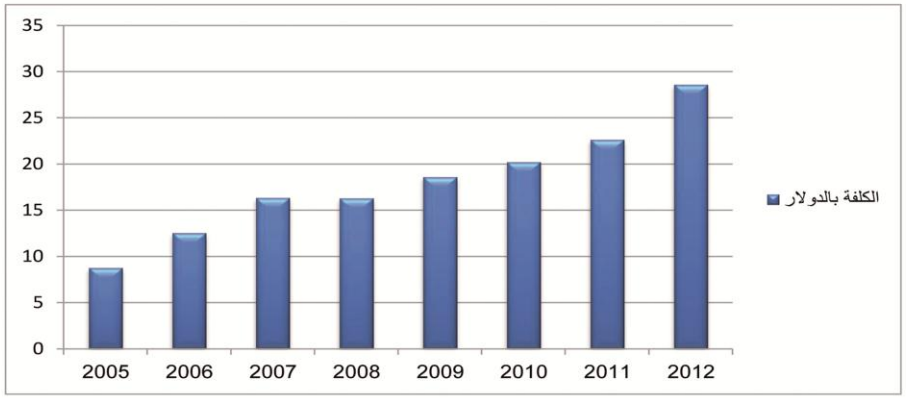

كمية الانتاج من النفط الخام وحصة الحكومة والشركات

جدول يبين كمية إنتاج النفط الخام كما تظهره تقارير وإحصائيات

العام	وزارة النفط والمعادن/ برميل	لجنة مجلس النواب الختامية/برميل	الجهاز المركزي للإحصاء/ مليون برميل	الفرق بالنفط الخام (مليون برميل)
2005	146,090,331	146,006,177	146,00	0
2006	133,325,935	133,325,935	133,00	0
2007	116,667,468	116,667,468	116,67	0
2008	107,415,934	107,415,934	104,13	3.28
2009	103,570,713	103,570,713	100,03	3.57
2010	100,105,615	100,116,545	96,54	3.57
2011	76,128,729	76,334,173	71,75	4.58
2012	62,212,120	61,5 مليون برميل	56,36	5.14

جدول يبين حصة الحكومة والشركات من صادرات النفط والغاز

العام	صادرات النفط والغاز بالمليون ريال			صادرات النفط والغاز بالمليون دولار		
	حصة الحكومة	حصة الشركات	الإجمالي	حصة الحكومة	حصة الشركات	الإجمالي
2005	597,302.0	543,264.3	1,140,566.3	3,114.9	2,837.1	5,952.0
2006	790,486.0	535,484.8	1,325,970.8	4,013.5	2,719.9	6,733.4
2007	613,505.7	605,806.1	1,219,311.8	3,087.9	3,049.7	6,137.6
2008	903,430.8	640,133.2	1,543,564.1	4,523.0	3,204.9	7,727.9
2009	392,399.2	499,699.1	892,098.3	1,958.8	2,473.6	4,432.4
2010	582,394.7	770,733.5	1,353,128.3	2,748.9	3,599.9	6,348.8
2011	748,680.6	863,313.3	1,611,993.9	3,693.4	4,037.9	7,731.3
*2012	783,349.2	557,757.1	1,341,106.3	3,654.9	2,677.2	6,332.1